

## متابعة

انتقل النقاش الفعلي بشأن مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية من اللجنة النيابية الفرعية المنبثقة عن اللجان المشتركة إلى لجنة ألفها وزير العمل بطرس حرب، وهذه الأخيرة تضم ممثلين عن العمال وأصحاب العمل والدولة، ويشارك فيها النائب عاطف مجدلاي... إلا أن إخراج المشروع من المجلس النيابي مجدداً فتح الباب أمام أسئلة كثيرة. فهل الهدف هو تسهيل التوافق أم إضاعة المزيد من الوقت؟

## ضمان الشيخوخة قيد البحث مجدداً

هل يتفق على قواعد احتساب المعاش التقاعدي؟

## محمد وهبة

عاد النقاش مجدداً في شأن مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية «ضمان الشيخوخة»، ولكن خارج المجلس النيابي هذه المرة، فقد ألف وزير العمل بطرس حرب، لجنة مشتركة لدراسة المشروع، ثم انضم للمشاركة فيها أخيراً النائب عاطف مجدلاي، الذي يرأس اللجنة النيابية الفرعية المكلفة من اللجان النيابية المشتركة بدرس المشروع. النقاش في هذه اللجنة المشتركة بين ممثلي الدولة والعمال وأصحاب العمل يتجه نحو إعداد دراسات اقتصارية جديدة ستحدّد على أساسها حدود دنيا

وقصوى للمعاش التقاعدي، وهي من المحاور المثيرة لإشكاليات كبيرة، لكونها ترتبط بمدى توافر الأسس التكافلية، وحجم دور الدولة وضمانتها للنظام برمته... وعلى الرغم من أهمية هذا النقاش، وضرورة إرساء التوافق على نتائجه بما يصبّ في النهاية في مصلحة المتقاعدين، فإن الرجوع إلى الوراء، أي إخراج النقاش من المجلس النيابي إلى كنف وزارة العمل مجدداً أثار شكوكاً وتساؤلات ستبقى من دون أجوبة حتى تنتهي اللجنة الجديدة من أعمالها. صحيح أن طريقة عمل اللجنة النيابية الفرعية جعلتها غير موثوقة بها، ولا سيما بسبب استبعاد

ممثلي العمال عن جلساتها السابقة، إلا أن الوضع الطبيعي يفرض معالجة مشكلة «الثقة» بدعوة الأطراف المعنيين كلهم للمشاركة في أعمال هذه اللجنة كسباً للوقت، ولا سيما أن الحكومة لم تقرر استرداد المشروع من المجلس النيابي حتى الآن، وليس هناك مؤشرات إلى وجود نية لفعل ذلك.

على أي حال، يحاول المشاركون في لجنة وزارة العمل إضفاء طابع توافقي على أجواء النقاش، وهذا، في رأيهم، سيسهم في إخراج المشروع إلى حيز التطبيق بعد عقود من المرافعة، لكن في الواقع، لم يجر التوافق حتى الآن إلا على إعداد دراسات اقتصارية جديدة، وهذا قد



لا طبابة أو استشفاء بعد سن التقاعد (مروان طحطح)

أن الصيغة الأخيرة للمشروع، الموجودة في اللجنة الفرعية هي صيغة غير قابلة للحياة، نسخت عن المشروع الأصلي نسخاً مشوهاً، لكن التوافق على كيفية تعديلها أمر أكثر تعقيداً. ففي اللجنة المشتركة النتيجة ليست موجبة لأحد، وليست ملزمة للجنة الفرعية أو لأي جهة رسمية.

أما في اللجنة الفرعية، فهناك مجموعة من النواب أصحاب العمل المتربصين بكل تفصيل يتعلق بمسأمتهم في النظام الجديد، حتى إن أحدهم قال في الجلسة الأولى: «كيف ستناقش اللجنة مشروعاً يخص العمال، فيما كل أعضائها من أصحاب العمل؟» وهذه اللجنة هي المسؤولة عن تشويه المشروع، فضلاً عن أنها شهدت أخيراً محاولة من جانب أحد النواب هدفت إلى «دس» ما

يبيح شطب كل مبالغ التسويات التي تستحق على أصحاب العمل خلال عملية الانتقال من نظام

يكون مؤشراً إلى دخول هذه اللجنة في آلية عمل تستغرق وقتاً طويلاً، إذ إن هذه الدراسات مع الخلاصات ستوضعان مجدداً لنقاش ثان في اللجنة النيابية الفرعية، ما يعني أنهما ستناقشان مرتين بدلاً من مرة واحدة.

في هذا الإطار، يلفت المشاركون في اللجنة إلى أنها باتت تمثل بديلاً عن اللجنة الفرعية، لأسباب عدّة غير واقعية في ظل ما يتردد بين السياسيين عن عدم وجود قرار سياسي بالإفراج عن مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية، وبالتالي، هناك خشية من أن يكون الهدف مغممة المشروع وإضاعته في أشهر من الاجتماعات واللجان والدراسات، ولا سيما أن هموم السياسيين محصورة في مكاسب وحصص طائفية الطابع.

## تعقيدات اللجان

على أي حال، الجميع (أصحاب العمل والعمال) متفقون على

47

عاما

مصمت كل هذه الفترة من دون الانتقال من نظام التعويض إلى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية. ومن أبرز المفارقات أن بلوغ سن التقاعد يلغي حق المضمون في الضمان الصحي، علماً بأن حاجته إلى الطبابة والاستشفاء تكبر مع التقدم في العمر

## إهمال عن عمد

حين أقرّ المشروع في اللجان المشتركة في نهاية 2008، أهمل عمداً مشروع كان منتهى التقدم به كتكتل التغيير والإصلاح. وذلك على الرغم من أنه كان يشمل: تعميم تغطية نظام التقاعد على كل العاملين المقيمين، وتوفير التغطية الصحية للمتقاعدين، فصل تام بين صندوق التقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي، وإرساء النظام على مبدأ الرسملة في حسابات فردية لكل مضمون، وتثبيت حد أدنى للمعاش التقاعدي، وحماية مذكرات العاملين عبر إخضاع توظيفات الصندوق لرقابة لجنة الرقابة على المصارف



## قطاعات

زراعة

استثمار عام

## تقديم تاريخ تسلم محاصيل التبغ

كذلك لفت سقلاوي إلى أن هذا التدبير «يضمن إجراء عمليات التسليم في طقس غير ماطر، لتلافي تبليد بالات التبغ، وبالتالي يقلل الخسائر».

وهناك إضافة إضافية تتمثل في أن التدبير «يحول دون تعقيم التبغ أكثر من المطلوب، ويمنع ترك أي بالة من دون تعقيم، وبالتالي تحصل على نوعية تبغ أفضل».

وبالنسبة إلى حق المزارعين فإن تعديل التاريخ يتيح «دفع ثمن المحصول باكراً، ما يوفر للمزارعين سيولة في فترة المدارس والمؤونة».

ومن جهته، أوضح رئيس اتحاد نقابات العاملين في زراعة التبغ والتبناك، الذي حضر اللقاء، أن البحث تضمن أيضاً زيادة أسعار شراء المحاصيل «التي لم تتحرك صعوداً منذ عام 1995».

وقال: «طالبتنا بتثبيت أذنون زراعة التبغ التي وزعت في بداية التسعينات، بحيث تصبح رخصاً، وأثرنا أيضاً موضوع التعويض على المزارعين الذين تضرروا خلال عدوان عام 2006».

(الأخبار)

أعلن المدير العام لإدارة حصر التبغ والتبناك (الريجي)، ناصيف سقلاوي، أمس، أن الموعد السنوي لتسليم محاصيل التبغ من المزارعين سيقدّم من نهاية كانون الأول إلى بداية تشرين الأول، مشيراً إلى أن هذه الخطوة «ستنعكس إيجاباً على زراعة التبغ وعلى المزارعين».

ويعد لقاء مع وزيرة المال ربا الحسن، قال سقلاوي إن الريجي «انجزت تسلم كامل محاصيل التبغ في الجنوب والشمال والبقياع، وقد بلغت هذه المحاصيل 7,5 ملايين كيلوغرام، ثمنها حوالي 77 مليار ليرة».

أضاف سقلاوي إنّه «للمرة الأولى في تاريخ الريجي اعتمدت آلية ممكنة بالكامل، ما سرّع عملية تسلم المحاصيل، إضافة إلى أن توطئ حسابات المزارعين قيل سنتين سهل أيضاً عملية دفع مستحقاتهم، ووفر عليهم العناء».

وتقريب موعد تسلم المحاصيل يعني، وفقاً لسقلاوي، «الانتهاء من فكرة استمرار موسم التبغ 14 شهراً ليصبح 7 أشهر».

## آسيا تحتاج إلى إنفاق اجتماعي وفي البنى التحتية

التحتية تصل إلى 8 تريليونات دولار. وعلى أي حال، شدّد جون ليبسكي على أنّه «لا يجب نسيان أن عدداً كبيراً من سكّان آسيا لا يزالون يعيشون في هشاشة أو فقر». ويشير إلى أنه في البلدان النامية، «تمثّل إعادة توزيع الموارد والنفقات، وإن بالحد الأدنى، تحديات لاقتة».

وذكر ليبسكي، الذي تحدّث في مؤتمر عن خفض الفقر في آسيا في عالم ما بعد الأزمة، عُقد في هانوي، بأنّ الأزمة المالية الأخيرة التي اندلعت في خريف عام 2008 أدت إلى عودة حوالي 14 مليون نسمة في آسيا إلى برائن الفقر.

(الأخبار)

حثّ النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولي، جون ليبسكي، البلدان الآسيوية التي تشهد موجات نمو اقتصادي لافتة، على الاستثمار أكثر في البنى التحتية وشبكات الرعاية الاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ورغم أن هذه الدعوة تخصّ تحديداً البلدان النامية في آسيا، غير أنها تمسّ بشكل أو بآخر البلدان الآسيوية الأخرى التي تحقق أيضاً معدلات نمو مرتفعة، مثل لبنان، الذي سجّل معدل نمو بلغ 7% خلال العام الماضي بعدما كان عام 2008 قد شهد نمواً نسبته 8,5%. فبموازاة السعي المطلوب لتوجيه منافع هذا النمو، لا بدّ من مواكبته بإنفاق استراتيجي في قطاعي البنى التحتية والخدمات الاجتماعية. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الحكومة رصدت في موازنة عام 2010 إنفاقاً استثمارياً حقيقياً للمرة الأولى منذ وقت طويل جداً. غير أن الموازنة عالقة، وتفيد أرقام مصرف التنمية الآسيوي بأنّ بلدان آسيا - المحيط الهادئ على سبيل المثال تحتاج إلى استثمارات في بنيتها